العدد(1406) السنة السادسة - السبت (10) كانون الثاني 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

دور المصارف في حل أزمة البطالة

حسن احمد الغريري

لا يكاد يخلو اقتصاد ما من ظاهرة البطالة ولكن النسبة تتفاوت من اقتصاد لآخر تبعاً لعوامل عديدة منها شكل النظام الاقتصادي والسياسي للبلد ودرجة تطور الاقتصاد ،ووفرة او ندرة الأيدي العاملة ومدى مهارتها وغيرها كثير.

ومعروف اقتصادياً ان ظاهرة البطالة تزداد في حالة الركود الاقتصادي وتعرض الاقتصاد الى ازمات مالية عنيفة تجبر مالكي المشاريع ورؤوس الأموال على التخلي عن الأفراد العاملين من مستويات معينة لتخفيض الاكلاف وتحاشي الخسائر او الإفلاس او الانهيار في بعض الحالات.

وبنظرة أولية الى حالة الاقتصاد العراقي ما بعد /٢٠٠٣ نجد تفشي ظاهرة البطالة وبنسب كبيرة نتيجة للظروف المعروفة من الجميع ويمكن ان تؤدي المصارف دوراً ريادياً في هذا الجانب وتقليل آثاره الى حد بعيد.

فكما معروف ان الجهاز المصرفي في العراق يتكون من نوعين من المصارف من حيث الملكية هي المصارف الخاصة والمصارف الحكومية وتمارس هذه المصارف اعمال الصيرفة التقليدية بصورة عامة كما ان نشاط تلك المصارف يتجه نحو الصيرفة التجارية (بالنسبة للمصارف الخاصة عموماً والمصارف التجارية الحكومية) في حين يتجه نشاط المصارف الاختصاصية الحكومية نحو التمويل المتخصص (الزراعي، الصناعي، العقاري..).

ان إنشاء مشاريع جديدة او تشغيل او تطوير المشاريع القائمة يتطلب كما هو معروف عاملين أساسين من صاحب المشروع اولهما رأس المال والثاني العمل (الأيدي العاملة) وهنا يأتي دور وأهمية المصارف في توفير المطلب الأول الا وهو رأس المال.

فالمصارف الحكومية وخصوصاً الاختصاصية يمكن ان تكون لاعباً أساسياً في هذه العملية وعلى الاخص في الظروف الحالية فهي تمارس نشاطاً ائتمانياً متخصصاً يتجه نحو قطاعات نحن بامس الحاجة لدعمها وتطويرها الا وهي قطاعات الزراعة والصناعة المحلية.

ان توفير القروض المصرفية المتخصصة لتلك القطاعات يتبعه بالضرورة تشغيل المشاريع القائمة وتطويرها او إنشاء مشاريع جديدة ،مما يخلق فرص عمل للعديد من الأيدي العاملة سواء الماهرة او غير الماهرة التي تحتاجها تلك المشاريع لديمومة نشاطها وكل ذلك سينعكس ايجابياً على الناتج المحلي والتشغيل والاستخدام وتنشيط وتنمية الاقتصاد (هذا إضافة الى آثار ايجابية على الوضع الامني للبلد والذي هو محور اهتمام الجميع).

ومن الانصاف القول ان توجه المصرف الزراعي التعاوني الاخير في هذا المجال نحو توفير الائتمان الزراعي (بأنواعه كافة) وبشقيه(الحيواني والنباتي) ضمن ماسمي بالصناديق التخصصية يعد خطوة ناجحة في توفير التمويل اللازم لإنشاء وتطوير وتشغل المشاريع الزراعية وما يتبع ذلك من توفير فرص عمل كثيرة لمختلف مناطق ومحافظات القطر.

ولعل اهم مايميز هذه التجربة هو توفير التمويل اللازم إضافة الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الى المشاريع التي تتطلب مبالغ تفوق (٢٥٠) مليار دينار او كما اصطلح على تسميتها بالمشاريع الاستثمارية الكبرى.

وفي هذا المجال يمكن الإشارة الى إمكانية قيام المصارف المتخصصة بعمليات التمويل المشترك لإقامة او تشغيل وتطوير المشاريع الكبيرة وخصوصاً بين المصرف الزراعي والمصرف الصناعي.

ان وجود المشاريع الكبيرة في الاقتصاد سيؤدي الى امتصاص البطالة ولمختلف المستويات سواء لقوى العمل غير الماهرة اومن ذوي الاختصاص وبأعداد كبيرة، لذا نرى ان دعم هذا التوجه للمصارف الاختصاصية وتشجيعها وتخفيف القيود (وخصوصاً من قبل البنك المركزي) وفق أسس متفق عليها يعتبر أولوية في هذه المرحلة. وفي الختام لا نريد ان يفهم من كلامنا هذا اننا ندعو الى سياسة ائتمانية منفلتة وغير مدروسة للمصارف المتخصصة تؤدي في النهاية الى منح مواردها المالية بدون تحفظ او دراسة او توثيق، او ان توجه مواردها الى غير الأغراض التي خصصت من اجلها بل على العكس نأمل ان يتم ذلك وفق اعتبارات مدروسة وخطط محكمة ومتوازنة وتتفق بقدر معين من المرونة للوصول الى الأهداف المنشودة.

من الواقع الاقتصادي

أزمة الموازنة 2009

حسين النجم

على الرغم من ان الاقتصاد الوطني ريعي ويعتمد على عائدات النفط وبتقديرات حديثة وصلت الى ٨٥ ٪ وتصل في حال شل القطاعات المساعدة الى ٩٤٪ الا ان الاقتصاد العراقي هو واعد بنمو قادم.. ما اريد القول به علينا ان نحدد سعر برميل النفط وفق المعادلة الآتية: الاسعار العالمية المتوقعة ذات تخمين متميز ومقبول عالمياً لسعر برميل النفط / ناقصاً / ١٢ دولاراً (لانه هنالك اعتماد على تقدير النفط العراقي بنفط (west intermeda taxes) والذي يتناقص هنا نتيجة انخفاض الجودة والبيع بالاجل ناهيك عن طرق النقل البعيدة لايصال كميات البيع للشركات التي اشترت النفط العراقي).. أي اننا امام مشكلة انخفاض سعر البرميل الحقيقي، إضافة الى عدم قدرة الصناعة العراقية الوطنية لرفع الانتاج النفطي او حتى لابقاء على معدل ٢ مليون برميل للتصدير، فحتى الان خلال السنوات الخمس لم نستطع تطوير الصناعة النفطية ولم نستغل حتى الفرصة الثانية لطفرة اسعار النفط الا القيل منها، وعلى وزارة النفط ان تسعى جاهدة الى تطور قدرتها في الانتاج الى تصدير ٢,٥ مليون برميل/يومياً مصدر وليس منتج.. لكن ما يجعلنا متفائلين ان موازنة ٢٠٠٩ ستكون بخير وحتى الموازنات القادمة في ٢٠١٠ – ٢٠١١ ستكون كبيرة لاننا واثقون ان كل الظروف مهيأة لعمل قطاعات الاقتصاد الوطني الحقيقي كالصناعة والزراعة والتجارة والكمارك والضرائب والنقل.. وهذه القطاعات كل الظروف مهيئة لها للعمل ما عدا الزراعة الى تحتاج الى تطوير قدراتنا المائية سواء في استحداث تقنيات حديثة في الري او نواظم فاعلة لتطوير آليات نقل المياه ناهيكم عن الحاجة لبناء سدود عملاقة للاستفادة من حصص المياه التي نحصل عليها سنوياً وتهدر دون الإفادة منها التي وصل الحال بتفاهم كويتي– تركي لبناء نهر صناعي والإفادة من المياه في الخليج، ناهيكم عن ان مبادرة رئيس الوزراء الزراعية والتي وجدنا ان العديد من الفلاحين لم يستفيدوا منها ومازالوا ينتظرون توزيعها عليهم.. الشيء المهم في موازنة ٢٠٠٩ انه على الرغم من انخفاض اسعار النفط المولة اليا الا ان الاسعار العالمية انخفضت الان ولابد للسوق العراقية والتجار من ان يقتنعوا ان الاسعار العالمية انخفضت سواء المواد الغذائية او المواد الكمالية واتوقع ان هذا لانخفاض يوازي حجم الوفورات المالية من الارتفاع اذن لماذا هذا القلق والتصريحات التي اربكت السوق العراقية..؟ ان ما نرجوه من القائمين على الموازنة العامة هو استقراء قطاعات الاقتصاد العراقي بصورة صحيحة واعداد مسح سريع من خلال زيارة هذه القطاعات والالتقاء بالادارة العليا والادارة الانتاجية لمعرفة حقيق الارقام لانه من غير المعقول الاعتماد على ارقام لاصحة لها على ارض الواقع.

وأخيراً لابد من ان تكون الموازنة لعام ٢٠٠٩ واعدة وقادرة على تفعيل القطاعات الاستثمارية المول للموازنة ولابد من ان تبنى على مهنية عالية وتقدر على اساس ان سعر البرميل للنفط بـ ٣٢ – ٣٥ دولاراً، وان يكون هنالك فقرة تنص على ان هنالك موازنة تكميلية في الربع الثالث من موازنة عام ٢٠٠٩.

> ان ما نرجوه من القائمين على الموازنة العامة هو استقراء قطاعات الاقتصاد العراقي بصورة صحيحة واعداد مسح سريع من خلال زيارة هذه القطاعات والالتقاء بالادارة العليا والادارة الانتاجية لمعرفة حقيق الارقام لانه من غير المعقول الاعتماد على ارقام لاصحة لها على ارض الواقع.

سوق الأوراق المالية يقرر شطب ادراج شركتين

بغداد/ وكالات

اعلن سوق الاوراق المالية العراقية، الخميس، عن شطبه ادراج شركتي الرافدين للمشروبات الغازية ولؤلؤة البصرة للنقل البحري لاندماج كل منهما مع شركة غير مدرجة فيه ليصبح بذلك عدد الشركات المدرجة ٩٤ شركة.. نقلت ذلك (أصوات العراق)، وأضافت نقلاً عن السوق في نشرة تداولاته الصادرة الخميس: ان مجلس محافظي السوق قرر شطب ادراج شركة الرافدين للمشروبات الغازية وشركة لؤلؤة البصرة للنقل البحري من السوق، وذلك لأن كل شركة تم دمجها مع شركة غير مدرجة في السوق.

وأضاف: ان على الشركتين الجديدتين بعد الدمج تقديم طلب مستلزمات ادراج اسهمها من جديد في السوق، وبذلك يصبح عدد الشركات المدرجة في السوق ٩٤ شركة..

وأغلق سوق العراق للأوراق المالية تعاملاته في آخر جلساته للأسبوع الماضي، الخميس، بتنفيذ عقد عراقي على شركة مصرف بغداد بحجم تداول بلغ مليونا و٥٠٠ الف سهم.

وبلغ سعر السهم الواحد دينارين و٢٥٠ فلسا (الدولار يعادل ١١١٨ دينارا عراقيا).

وكان سوق العراق للأوراق المالية افتتح تعاملاته بتنفيذ عقد عراقي على مصرف الاتحاد بحجم تداول بلغ مئة ألف سهم وبسعر ٧٠٠ فلس للسهم الواحد.

ويعقد سوق العراق للأوراق المالية ثلاث جلسات أسبوعية في أيام الأحد والثلاثاء والخميس، ويبلغ عدد الشركات المسجلة فيه ٩٥ شركة.

النفط: عائدات العراق قرابة 60 مليار دولار عام 2008

وكالات / متابعة المدى الاقتصادي

قال مسؤول في وزارة النفط إن عائدات البلد النفطية ارتفعت إلى ما يزيد على ٣٠٪ في العام الماضي. أي نحو ٦٠ مليار دولار. على الرغم من الانخفاض الحاد في الأسعار العالمية في النصف الأخير منه، حسب ما نقلته (أصوات العراق) عن صحيفة نيو يورك تايمز The New York Times مساء الخميس.

وأضافت الوكالة عن الصحيفة قول فهد العامري، مدير هيئة التسويق في الوزارة، لوكالة اسوشيتد برس : إن صادرات العراق من النفط بلغت ما معدله ١,٨٥ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٨. ما يشكل زيادة بنسبة ١٣,٥٪ عن العام ٢٠٠٧.

وأضاف العامري إن مستويات صادرات شهر كانون الأول وصلت إلى زهاء ١,٨١٥ مليون برميل يومياً.

وتوقّع أن يصدر العراق مليوني برميل يومياً في الشهر الجاري، بحسب ما نقلته الصحيفة.

يذكر أن عائدات تصدير النفط الخام لعام ٢٠٠٧ بلغت (٣٩,٨) مليار، بحسب بيان صدر عن مكتب وزارة النفط الإعلامي مطلع العام الماضي، موضحا أن "كميات التصدير وإيراداتها لعام ٢٠٠٧ حققت تقدما مقارنة مع عام ٢٠٠٦ حيث كانت نسبة الزيادة في الكميات المصدرة الكلية (٩,٢٪).

ويعتمد العراق على العائدات النفطية بنسبة ٩٥٪ تقريبا من ميزانيته، وقد عانى انخفاض أسعار النفط إلى نحو ٧٠٪ عن المستويات القياسية التي سجلت ١٥٠ دولارا للبرميل في تموز الماضي.

وقررت الحكومة العراقية خصم ١٣ مليار دولار من مشروع ميزانيتها في ضوء تدني أسعار النفط (التي انخفضت حالياً إلى نحو ٤٧ دولارا للبرميل)، وقد تضطر إلى إعادة النظر في موازنتها للمرة الثالثة، حيث تأسست النسخة الثانية من الميزانية على افتراض أن سعر البرميل هو ٥٠ دولارا.

وكانت دائرة الموازنة في وزارة المالية اعلنت في شهر ايلول الماضي عن انجازها الموازنة الاتحادية للعراق لعام ٢٠٠٩ بناء على اعتماد مبلغ ٨٠ دولاراً سعرا لبرميل النفط وبطاقة تصديرية تبلغ مليوني برميل يوميا بإجمالي مبلغ ٩٤،٦٦٥ ترليون دينار عراقي بما يعادل ٧٠،٨٨ مليار دولار وزعت على ٦٠،٢٦ مليار دولار للنفقات التشغيلية و١٨،٦٢ مليار دولار للنفقات الاستثمارية.. من جهة أخرى ارتفعت اسعار العقود الاجلة للنفط الخام الامريكي يوم الجمعة فوق ٤٢ دولارا للبرميل وقد لاقت دعما من تراجع الدولار وعلامات على ان السعودية ستجري مزيدا من التخفيضات لامدادات المعروض النفطي الامر الذي أبطل أثر التشاؤم الاقتصادي الذي هوى بالاسعار نحو سبعة دولارات في اليومين السابقين..

نقلت ذلك (رويترز) وأضافت ان سعر عقود النفط الامريكي الخفيف لاقرب استحقاق شهر شباط زاد ٥٦ سنتا الى ٤٢,٢٦ دولار للبرميل في التعاملات الالكترونية عبر نظام جلوبكس بحلول الساعة ٠١٣١ بتوقيت جرينتش. وكان العقد هبط ٠,٩٣ دولار الى ٤١,٧٠ دولار عند التسوية في بورصة نايمكس يوم الخميس.

وهوت اسعار النفط أكثر من ١٠٠ دولار للبرميل منذ تموز مع انخفاض طلب المستهلكين والشركات على الطاقة بفعل الازمة المالية العالمية وهو ما يهدد بتقلص اجمالي الاستهلاك العالمي للنفط للمرة الاولى في ٢٥ عاماً.

وأظهرت بيانات لادارة معلومات الطاقة الامريكية يوم الاربعاء أن مخزونات الولايات المتحدة من النفط الخام سجلت الاسبوع الماضي زيادة قدرها ٦,٧ مليون برميل أو ما يزيد أكثر من سبع مرات على الزيادة التي توقعها المحللون والبالغة ٩٠٠ ألف برميل.

وارتفعت ايضا مخزونات البنزين والمقطرات مع صعود معدلات التشغيل في مصافي التكرير واستمرار ركود الطلب.

لكن أسعار النفط ما زالت تجد بعض الدعم في احتدام الصراع في غزة وانقطاع امدادات الطاقة عن عدد من الدول الاوروبية بسبب النزاع بين روسيا وأكرانيا على تسعير الغاز الطبيعي وتزايد المؤشرات على التزام اوبك بتخفيضات الانتاج.

بأختصار

×ارتفع الدولار مقابل اليورو واستقر مقابل الين يوم الجمعة ليسترد بعض خسائره في اليوم السابق لكن حد من صعوده الحذر بين المستثمرين قبل نشر بيانات التوظيف الامريكية التي يتوقع ان تكون كئيبة.

×انخفض المؤشر نيكي القياسي بنسبة ٠,٩ في المئة في جلسة متقلبة في بورصة طوكيو للاوراق المالية يوم الجمعة اذ ادى تجدد المخاوف بشأن الاقتصاد العالمي الى صعود الين وتراجع اسهم شركات التصدير بينما ادت انباء كئيبة من شركة تي.دي.كيه الى تراجع اسهم شركات التكنولوجيا.

×قال مكتب رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون يوم الخميس انه سيجتمع مع المستشارة الألمانية انجيلا ميركل في برلين يوم الاربعاء القادم لبحث الأزمة الاقتصادية بعد ظهور علامات على التوتر بين البلدين العضوين في الاتحاد الاوروبي في الأسابيع القليلة الماضية.

×قالت فرنسا والمانيا يوم الخميس ان واشنطن لم يعد بمقدورها فرض آرائها على القوى الكبرى الاخرى وانهما تأملان ان يصغي الرئيس الامريكي القادم باراك اوباما إليهما اثناء قمة ستعقد هذا العام لبحث سبل اصلاح النظام المالي العالمي.

×قال الكسندر مدفيديف نائب الرئيس التنفيذي لشركة جازبروم الروسية للغاز ان وفدا للشركة غادر بروكسل في طريقه الى موسكو وانه لا يعرف متى ستستأنف المحادثات مع اوكرانيا بشان نزاع الغاز.

×صعدا مؤشرا ناسداك وستاندرد اند بورز للأسهم الأمريكية في وول ستريت يوم الخميس بعد أنباء بأن مجموعة سيتي جروب وافقت على دعم تشريع يهدف الي وقف إخلاء المساكن التي يعجز أصحابها عن سداد قروضهم العقارية وهو ما عوض مبيعات وتوقعات مخيبة للامال أعلنتها وول–مارت أكبر شركة لتجارة التجزئة في العالم.

×قال الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما يوم الخميس انه سيقدم للأسر العاملة خفضا ضريبيا قدره ١٠٠٠ دولار وسيُحَسن كفاءة الطاقة في ملايين المساكن في أمريكا من أجل خلق وظائفَ وتنشيط الاقتصاد.

×أوفت أودى فرع فولكسفاجن للسيارات الفاخرة بوعدها لبيع مليون سيارة في ٢٠٠٨ مُتغلبة على ركود في السوق العالمي ومسجلة زيادة في المبيعات للعام الثالث عشر على التوالي.

استثمار ذي قار توقع مذكرة تفاهم مع شركة تركية

الناصرية/ حسين العامل

أعلن في محافظة ذي قار عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة اوستم التركية لإنشاء مدينة صناعية كبيرة يتوقع ان تستوعب أكثر من ٥٠ الف عامل وذلك وفق نظام الاستثمار.

وقال مدير هيئة استثمار ذي قار الدكتور إسماعيل عبد الحسين العبودي لـ(المدى): ان وفدا من هيئة استثمار ذي قار قام خلال زيارته الأخيرة الى تركيا بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة اوستم التركية وذلك لإنشاء عددا من المشاريع الاستثمارية في المحافظة من بينها مدينة صناعية كبيرة بكلفة تقدر بثمانية مليارات دولار.

وأشار مدير هيئة استثمار ذي قار الى ان شركة اوستم تختص بتطوير الصناعات الميكانيكية والكهربائية ومصافي النفط وبناء المجمعات السكنية وتوقع ان تغطي منتجات المدينة الصناعية كامل احتياجات المنطقة الجنوبية من المواد الكهربائية والميكانيكية والغذائية.

لافتا الى ان وفدا من الشركة سيقوم بزيارة للناصرية خلال الأيام القليلة القادمة للاطلاع على الموقع المقترح لإنشاء المدينة ووضع حجر الأساس.

وأشار العبودي الى: ان عام ٢٠٠٩ سيشهد نقل خبرات الشركة لأربعين حرفة مختلفة وبراس مال قدره مليار دولار لحين اكتمال نقل الخبرات كاملة خلال الفترة التي حددتها مذكرة التفاهم موضحا ان الشركة ستقوم بنقل خبراتها وتجربتها المتمثلة بمدينة انقرة الصناعية في بناء مدينة صناعية في الناصرية تستوعب خمسة الاف حرفة من شانها تطوير قدرات وإمكانات خمسين الف عامل وكادر فني ومهني.

انخفاض الطلب على الدولار في مزاد المركزي

بغداد/ المدى

انخفض الطلب على الدولار في مزاد البنك المركزي العراقي لبيع وشراء العملات الاجنبية، الخميس، مسجلاً حجما للطلب بلغ ٢٣٨ مليونا و٨٠٥ آلاف دولار مقابل ٢٦٣ مليونا و١٤٠ الف دولار في الجلسة السابقة.

وأوضحت النشرة التي صدرت عن البنك المركزي وتلقت (المدى) نسخة منها أن الحجم الكلي للطلب على الدولار بلغ ٢٣٨ مليونا و٨٠٥ آلاف دولار بسعر صرف مستقر عن الجلسة السابقة بلغ ١١٧١ دينارا لكل دولار.

وأوضحت النشرة ان الطلب على الدولار توزع بواقع ٩٣ مليونا و٦٣٥ ألف دولار نقدا غطاها البنك بسعر صرف بلغ ١١٧٧ دينارا لكل دولار، بضمنها عمولة البنك المركزي وقدرها ستة دنانير لكل دولار.

واضافت أن قيمة الحوالات خارج البلد بلغت ١٤٥ مليونا و١٧٠ الف دولار غطاها المركزي بسعر صرف بلغ ١١٧٤ دينارا، بضمنها عمولة البنك المركزي وقدرها ثلاثة دنانير لكل دولار. ولم تتقدم اي من المصارف الـ١٥ المشاركة في المزاد بعروض لبيع الدولار.

ويعقد البنك المركزي خمس جلسات اسبوعية لبيع وشراء العملات الأجنبية.

ديالى للصناعات الكهربائية تؤهل خطوطها الإنتاجية ضمن الخطة الاستثمارية لعام 2008

بغداد/ المدى

تمكنت شركة ديالى العامة للصناعات الكهربائية إحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن من انجاز أعمال تأهيل عدد من خطوطها الإنتاجية ضمن مبالغ الخطة الاستثمارية التي خصصتها الوزارة للشركة لعام ٢٠٠٨، إضافة إلى المبالغ المخصصة ضمن خطة تنمية الأقاليم وذلك بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للمعامل التابعة للشركة.

أعلن ذلك مصدر في قطاع الصناعات الهندسية التابع للوزارة، وقال: إن الشركة قامت بتأهيل معاملها وفق عقود تم إبرامها مع عدد من شركات القطاع الخاص حيث تم تجهيز الشركة بمضخة غسل الخزانات ومضخة سكب الصبغ وبإعداد مختلفة وبمبلغ يزيد على (٧٢,٥) مليون دينار، كما تم تجهيزها أيضا بمواد لتأهيل منظومة البخار لمعملي محولات القدرة والتوزيع مع مواد احتياطية لماكنة (glass band) مع ماكنة لحام بالقوس الكهربائي بمبلغ إجمالي يزيد على (١٢٧) مليون دينار.

وعن توسيع حجم التعاون مع الشركات أشار المصدر الى ان الشركة أبرمت عقداً مع شركة التحدي العامة لتأهيل ماكنة تشكيل القوالب الحديدية عدد (٢) لمعمل محولات التوزيع بكلفة (٦٦) مليون دينار، حيث تم تنفيذ العقد كاملاً إضافة إلى إبرامها عقدين آخرين مع شركة العز العامة يقضي الأول منها بتجهيز الشركة بحاسبة فحص صناعية حديثة لمعمل محولات التوزيع أما الثاني فخصص لتجهيز معدات ومواد الكترونية وبلغت قيمة العقدين نحو (٢١٤) مليون دينار والعمل مازال مستمرا وبنسب متفاوتة.

الجدير بالذكر إن الشركة تقوم بتنفيذ أربعة عقود أبرمتها مع وزارتي النفط والكهرباء بقيمة تزيد على ملياري دينار لتجهيزهما بالمحولات الكهربائية يتضمن العقد الأول تجهزت المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة بخمسين محولة ١١/٢٥٠ K.V وعشرين محولة ٤٠٠/ K.V، أما العقد الثاني فتضمن توفير (٥٠٠٠) مقياس كهربائي لمصلحة المديرية العامة لتوزيع كهرباء مدينة الصدر بمبلغ يزيد على (٤١٢) مليون دينار كما كان العقد الثالث مع المديرية العامة لتوزيع كهرباء الجنوب حيث تم تجهيزها بأربعين محولة بمبلغ يتجاوز (٦٠٠) مليون دينار فيما كان العقد الأخير لمصلحة شركة مصافي الشمال لتجهيزها بمحولة قدرة (٥ أم في أي) بقيمة (٣١٥) مليون دينار.

الأسواق المركزية تحقق زيادة في مبيعاتها الشهرية

بغداد /كريم السوداني

أعلنت الشركة العامة للأسواق المركزية في وزارة التجارة.. ان مراكز البيع وأسواق بغداد والمحافظات الأخرى حققت زيادة في إجمالي المبيعات بلغت خلال تشرين الثاني نسبة ١٦٥٪ عن المبيعات المحققة في شهر تشرين الأول الذي سبقه.

أكد ذلك المدير العام لشركة هادي جدوع وأضاف: ان مبيعات مراكز البيع في الأسواق بلغت في عموم البلاد في تشرين الثاني الماضي (٤٥١ / ٠٨٥ / ٧٠٥ / ١ ديناراً) ملياراً وسبعمئة وخمسة الاف و٨٥ ديناراً) فيما كان إجمالي المبيعات في تشرين الأول (٠٧٧ / ٥٨٣ / ٠٣١/١ ديناراً) ملياراً وواحد وثلاثين ألفا و٥٨٣ ديناراً.